

قسم التاريخ

الفرقة الرابعة

حضارة الشرق الأدنى القديم وآثارها

د. محمد رشاد المقدم

المحاضرة السابعة

١. تطور النظام السياسي في العراق القديم:

١.١ نظام دويلات المدن:

كانت دويلات المدن أول أشكال الحكومات في بلاد ما بين النهرين، حيث انتظمت بلاد العراق في المرحلة الأولى من تاريخها في دويلات صغيرة حالت دون قيام دولة مركزية موحدة،⁽ⁱ⁾ وربما كان السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة القسم الجنوبي من العراق، حيث حالت المساحات الشاسعة من المستنقعات دون سهولة الإتصال بين القرى والمدن، الأمر الي أعاق تحقيق الوحدة السياسية.⁽ⁱⁱ⁾

وتتمثل كل دويلة من هذه الدويلات في المدينة وما يحيطها من أراض، وكانت أحيانا تضم أكثر من مدينة، ولعب معبد إله المدينة فيها دور القصر الملكي، حيث هيمن المعبد على قسط كبير من الحياة الإقتصادية، فقد أديت فيه بعض الحرف التي يقوم الكهنة بتدريب الأولاد عليها، ولقد كثرت تلك المهن ومثلت فيها كل الطبقات ابتداء من العبيد حتى أبناء الحكام، والجميع خضع لسلطة الكاهن الأكبر بوصفه حاكم المدينة.⁽ⁱⁱⁱ⁾

كما كان للمعبد أملاك يؤجرها، وأخرى يقوم باستئجارها بنفسه وذلك بما يتوفر عنده من أدوات وحيوانات وعمال، وكانت له مصانعه ومخازنه، وقامت إدارة المعبد بتقديم البذور والحيوانات وجميع الوسائل الخاصة بالزراعة وذلك للأرض المشتركة، وكلف جميع الأهالي بالعمل في هذه الأرض، يستوي في ذلك أصحاب المراكز الكبرى والصغرى، وفي مقابل ذلك فقد كفل المعبد تحقيق قوت أفراد المجتمع، حيث خصص لكل فرد حصة من الأرض لتأمين حياته. ومن كل ذلك يمكن أن نصل إلى

استنتاج مفاده أن الكهنة كانوا يتولون إدارة المجتمع الخاص بالمعبد وذلك نيابة عن الإله. (iv)

فالحاكم في هذه المرحلة الزمنية المبكرة كانت له وظيفتان: الأولى وظيفة حاكم المدينة، والثانية وظيفته كممثل للإله أو ككاهن أعظم. وكان عليه بموجب وظيفته الأولى حماية مدينته وتوسيع حدودها والنهوض باقتصادها، كما تحتم عليه بوصفه ممثلاً للإله أن يرعى شؤون المعبود الرئيسي والمعبودات الأخرى، إلى جانب الإهتمام بالمعابد في مدينته، (v) لذلك فلا غرو أن يلقب الحاكم في هذه المرحلة بلقب إنسي بمعنى النائب أو الوكيل إشارة إلى وكالته عن معبود مدينته في حكم بلده وأهلها، (vi) أما عندما كانت تزداد قوة مدينة ما وتخضع لسلطتها بعض المدن الأخرى فكان حاكم تلك المدينة ينال لقب لوغال- أي الملك. (vii)

ومن الجدير ذكره، أنه كان في كل مدينة مجالس شعبية ومجالس شيوخ تتمتع بحقوق انتخاب الحاكم وربما عزله، وإقرار العدل واتخاذ إجراءات إدارية، ومناقشة قضايا السياسة الرئيسة مع حاكم المدينة، الأمر الذي يعد دليلاً على وجود نوع من الديمقراطية في جنوب بلاد ما بين النهرين، على الأقل حتى منتصف الألف الثالث قبل الميلاد. (viii)

ومما يدل على مبلغ معرفة أهل بلاد الرافدين لنظام الحكم الديمقراطي أنهم تصوروا الآلهة كالبشر يجتمعون في مجلس شوري في السماء، وذلك للفصل في شؤون الناس، وقد اشتركت الآلهة في هذه المجالس، مما يشير إلى احتمالية اشتراك المرأة في مجالس الرجال التي كانت سائدة وقتذاك. (ix)

٢.١ النظام الملكي الموحد:

في النصف الثاني من الألف الثالث قبل الميلاد، كانت الظروف قد نضجت في بلاد الرافدين لتوحيد البلاد وإقامة سلطة مركزية، فقد استطاع سرجون الأكدي أن يقضي على نظام دويلات المدن وينتقل ببلاد الرافدين إلى نظام ملكي موحد للمرة الأولى في تاريخها.^(x)

تفسير ذلك أن النظام الديمقراطي الذي ظهر في مجتمع دويلات المدن لم يتطور كما تطور في بلاد اليونان كالديمقراطية الأثينية، ولا نعرف لذلك من سبب إلا أن يكون هذا النظام لم يكن متفقا مع أحوال البلاد، إذ أنه يحول دون التوسع السياسي من مدينة إلى دولة كبيرة، كما إن الديمقراطية لا تصلح إذا ما مر بالبلاد أزمة من الأزمات خصوصاً الحروب الخاطفة التي تتعارض مع البطء في أخذ القرارات من هذه المجالس، لذلك انتقل الحكم من النظام الديمقراطي البدائي إلى نظام ملكي أوتقراطي.

ومع ذلك فقد بقيت مجالس الشورى السابقة، لكن اختفت اختصاصاتها بحيث أصبحت مقصورة على الإشراف القضائي والنظر في الدعاوي المهمة مثل توقيع عقوبة الإعدام وتنفيذها،^(xi) هذا إلى جانب وجود محاكم مختلفة مؤلفة من قضاة مدنيين وكهنة.^(xii)

وفي الواقع جاء اتحاد بلاد الرافدين تحت سلطة سرجون الأكدي في صالح الإشراف والنبلاء، حيث أصبح للسلطة الملكية المستبدة قوة عسكرية تستطيع من خلالها توطيد سلطتها المطلقة على الجماهير العاملة، ومن ناحية أخرى فقد حصلت في الدولة تطورات إقتصادية كبيرة غير ممكنة في الدول الصغرى، فمثلاً أصبحت مشاريع الري التي تنظم فيضانات الأنهار الكبرى تنتشر في طول البلاد وعرضها مما ساعد على

زيادة الإنتاج، كما وضع نظام موحد لتوحيد المقاييس والأوزان، الأمر الذي أدى إلى تقوية العلاقات التجارية داخل البلاد. (xiii)

أما فيما يتصل بمظهر الملكية في العراق القديم، فقد كان ثيوقراطيا أي دينيا، حيث اعتقد القوم أن الملكية مقرها في السماء، حيث تشير الآداب الدينية إلى أن شارات الملك كانت في السماء عند الإله أنو قبل أن تبدأ الملكية في الأرض، ثم هبطت الملكية قبل الطوفان في مدينة أريدو، ثم صعدت إلى السماء أثناء الفيضان، ثم نزلت مرة ثانية إلى مدينة كيش، وأن الآلهة في السماء قد أنابت عنها في حكم البشر الملوك والحكام. (xiv)

وعلى هذا أصبح للملوك مكانة مقدسة لدى الشعوب، بل وربما اتخذوا صفات الآلهة نفسها، ولكنهم لم يعبدوا كآلهة حقيقيين أثناء حياتهم ولم يتعدوا طور التقديس والتشبه بالآلهة، وأن كان هناك بعض الملوك قد ادعى أنهم أبناء للآلهة، ولكنهم كانوا أبناء بالتبني وليسوا أبناء طبيعيين، فقد يتبنى أحد الآلهة ملكا، وقد تعتني إلهة من الإلهات ببعض الملوك فتضعهم وتسميهم بأسمائها، ويعد هذا من الأمور التي لجأ إليها بعض الملوك المغتصبين للحكم في تبرير حكمهم.

وكان الملك سرجون الأكدي من أوائل الملوك الذين لجأوا إلى هذا الإدعاء، حيث تشير الأساطير إلى إنه نشأ نشأة متواضعة، ولولا حب الآلهة عشتار له وتفضيلها له لما أصبح على ما كان عليه. (xv)

٢. ولاية العهد:

كانت الملكية في العراق وراثية، حيث كان يخلف الملك أحد أولاده لاسيما البكر، ولكن هذا لم يكن مطلقاً، فهناك بعض الاستثناءات التي خلف فيها الملك الحاكم أخاه، فالملك السومري "أي أناتم" (حكم حوالي ٢٤٥٠ ق.م) لم يكن ولدًا لسلفه بل أخًا له، ولسبب أو لآخر قد

يعين الملك ولده البكر، ثم يغير رأيه بعد ذلك، فسنحاريب عين ابنه البكر خليفة له، ثم عدل عن رأيه السابق ونصب ابنه الأصغر.

وقد جرت العادة أن يستشير الملك الآلهة عن طريق الكهنة في اختيار ولي العهد، أو أن يحصل الملك على رغبة الآلهة في تعيين ولي العهد عن طريق الأحلام أو الفؤول، أو بعلامات سماوية أو أرضية يفسرها الكهنة.^(xvi)

وكان الملك يقيم احتفال كبير يحضره كبار القادة العسكريين والحكام والأمراء لمبايعة ولي العهد، والذي يرسل بعد ذلك إلى قصر ولاية العهد الذي كان يعرف باسم "بيت ريدوتي"، حيث يتلقى فيه التثقيف والتدريب على وسائل الحياة السياسية والعسكرية والإدارية.^(xvii)

وبعدما ينتهي ولي العهد من فترة تدريبه يعهد إليه ببعض الأعمال نيابة عن والده، حيث كان له الحق بالاطلاع على كثير من الأمور لاسيما التقارير التي تبعث من حكام المقاطعات، كما كان ينظر في الشكاوي التي ترفع له من قبل الرعية، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان ولي العهد يكلف بقيادة بعض الحملات العسكرية على نحو ما فعل نبوخذ نصر عندما تولى بعض الحملات المهمة نيابة عن أبيه لاسيما حملته ضد المصريين بزعامة نيخو في عام ٦٠٥ ق.م،^(xix) بل إن ولي العهد أحياناً كان يسند إليه كل مهام الملك الحاكم، وينهض خير دليل على ذلك بيل شار أوصور (بيلشاصر في التوراة) الذي ناب عن والده الملك نابونيد (٥٥٦-٥٣٩ ق.م) عند فترة غيابه في مدينة تيماء.^(xx)

٣. تتويج الملك:

٤. ألقاب الملك:

في البداية وكما سبق أن ذكرنا كان حكام الدويلات السومرية يتخذون لقب "أنسي" بمعنى النائب أو الوكيل، بالإضافة إلى لقب لوغال بمعنى الملك العظيم، ذلك اللقب الذي قد يشير إلى أن سلطة صاحبه كانت تمتد إلى أكثر من مدينة، (xxi) لكن عندما نجح الملك لوجال زاجيري في توحيد معظم جنوبي العراق، فنجد أنه قد اتخذ عدة ألقاب مناسبة لذلك، مثل لقب "ملك البلاد"، "ملك الوركاء"، "ملك أور ووكيل الأقطار".

وفي العصر الأكدي تبني سرجون عدة ألقاب عندما نجح في توحيد البلاد، ويأتي في مقدمة هذه الألقاب لقب "ملك سومر"، "ملك العالم"، "ملك الجهات الأربع"، وكان اللقب الأخير مقصوراً على بعض الآلهة، الأمر الذي يحمل إلى القول بأن سرجون ربما أراد أن يعلن نفسه بذلك ممثلاً للآلهة على الأرض. (xxii)

أما في عهد أسرة أور الثالثة فقد تلقب ملوكها بلقب "سرجون الأكدي" "أي ملك سومر وأكد"، وربما يرجع السبب في إتخاذ هذا اللقب إلى محاولة ملوك أسرة أور التوفيق بين الأكديين الساميين والسومريين، وبالإضافة إلى ذلك فقد اتخذ ملوك هذه الأسرة لقب ملك الجهات الأربع، وهو لقباً تشريفياً أكثر منه فعلياً. (xxiii)

واتخذ الملوك الكاشيون (١٥٩٥-١١٥٧ ق.م) بصورة عامة نفس الألقاب التي اتخذها ملوك العراق الأسبقون فاتخذوا الألقاب: ملك بابل والملك القوي وملك سومر وأكد وضافوا لها ملك الكاشيين وملك كاردونياش، وربما يعني اللقب الأخير ملك القطر البحري.

و تلقب ملوك العصر الآشوري الأوائل لقبى أنسي بعل وكاهن آشور، ثم أضاف إليها شلمنصر الأول (١٢٧٤-١٢٤٥ ق.م) لقب ملك الكل، ذلك اللقب الذي يوازي اللقب البابلي القديم ملك العالم، وفي عهد

توكلتي ننورتا الأول (١٢٤٤-١٢٠٨ ق.م) بدأت ألقاب آشور تتكامل، حيث اتخذ عدة ألقاب يأتي في مقدمتها لقب "ملك العالم"، "ملك الجهات الأربع"، "الملك القوي"، "ملك بلاد آشور"،^(xxiv) كما تلقب بلقب "ملك سومر وأكد"، "ملك سيبار وبابل"، "ملك كاردنياش"، "ملك تلمون وملوفا".^(xxv)

٥. البلاط الملكي:

كان بلاط الملك يتكون من الزوجة التي كانت كان لها قصرها الخاص وأملأها الواسعة ونفوذها الكبير في تصريف شؤون الدولة، كما كان لأولادهما بيتهم وما إلى ذلك من الخدم والزراع والسقا وغير ذلك من أصحاب الحرف المختلفة.

وكان يلي الملك وزوجته ال"توباندا" وهو بمثابة وزير المالية أو ناظر القصر، ويعتبر من أهم موظفي القصر فهو "منظم مشروعات المنافع العامة والشؤون الزراعية وأمين خزانة الملك وناظر الري ومسجل عقود البيع وحاجب القصر".

وتشير المصادر إلى وجود عدد من ال"توباندا" (نظاراً) يختص كل واحد منهم بقطاع من قطاعات الدولة المختلفة، وإلى جانب هؤلاء كان يوجد عدد من الكهنة والقضاة وأمناء مخازن الغلال والكتاب وغيرهم من الموظفين العموميين.^(xxvi)

وقد أحاط الملوك أنفسهم بحاشية ضخمة مؤلفة من الأخصاء والمقربين كحامل الختم وأمين القصر وحامل السيف وغيرهم، بالإضافة إلى عدد من الكتبة ورؤساء المكتبات، كما كان لكل من المالكة الوالدة وزوجة الملك وولي العهد هيئة من الموظفين على نسق حاشية الملك، ولكن بطبيعة الحال بشكل مصغر.^(xxvii)

٦. الجهاز الإداري:

تعاظمت سلطة الدولة المركزية في العصر الأكدي، حيث ظهر أن حاشية القصر وموظفيه قد ازدادوا كثيراً نظراً لتوسعات الدولة الخارجية

وزيادة مسئولياتها، فذكر سرجون بأنه كان يطعم ٥٤٠٠ شخص كل يوم على مائدته، الأمر الذي يعد دليلاً على كثرة موظفي قصره، كما عمل سرجون في الوقت ذاته على تقليص نفوذ حكام الأقاليم حتى لا يشكلون تهديداً للحكومة المركزية. (xxviii)

وفي عصر أسرة أور الثالثة (٢١١٥-١٩٩٨ ق.م) ازدادت قوة السلطة المركزية، وذلك بعدما نجح ملوكها في تقوية دعائم الحكم المركزي وذلك بتعيين حكام الأقاليم بدلاً من الأمراء الذين كانوا يتوارثون مناصبهم، (xxix) كما عمل ملوك هذه الأسرة منذ عهد الملك شولجي (٢٠٩٥-٢٠٤٨ ق.م) على توسيع الجهاز الإداري، الأمر الذي استلزم تعيين كثير من الموظفين في شتى المرافق، ويمكن بوجه عام تصنيف جهاز الدولة الوظيفي ابتداء من درجاته السفلى في هذه الفترة إلى طبقتين:

الطبقة الأولى: تتكون من الكتبة والمسجلين (دب سار بالسومرية)، وكان هؤلاء مصنفين إلى درجات ومراتب.

الطبقة الثانية: تتكون من كبار الموظفين مثل مديري المشاغل والمصانع الخاصة بالقصر والمعبد، وكبار الموظفين الموكلين بإدارة أملاك القصر والمعبد والكهنة وقواد الجيش وحكام المدن والأقاليم. ويعد الحكام طبقة عليا من الموظفين ويسمى الحاكم بالسومرية أنسي وبالبابلية اشاكم وشكنا ثم يأتي في قمة الهرم الإداري الملك ومستشاره ووزيره الأعظم "سكال-ماخ"

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استحدثت في عصر أسرة أور الثالثة دوائر إقتصادية مهمة مثل دائرة المقاييس والمكاييل التي كانت مسئولة عن تنظيم الأوزان والمكاييل الرسمية المضبوطة ومراقبتها، وقد ظل هذا النظام معمولاً به في المراحل التاريخية اللاحقة. (xxx)

وفي العصر البابلي القديم بلغت السلطة المركزية أوج قوتها، حيث صار الملك سيداً مطلقاً على جميع بلدان المملكة لاسيما في عهد حمورابي،

وتم نقل جميع السلطات من المعبد إلى القصر، وأصبح صنف القضاة والمحاكم القضائية علمانية . (xxxi)

كما عمل حمورابي على ربط جميع حكام الاقاليم به، ولتحقيق ذلك اهتم بنظام البريد السريع، ذلك النظام الذي ساعد حمورابي في ايصال أوامره إلى كافة أنحاء دولته بالسرعة المأمولة. (xxxii) وعلاوة على ذلك، أصبح الجهاز الإداري في عهد حمورابي يضم عدد كبير من الوظائف، فكان هناك مدير مجلس المسنين (رابيانوم)، وحكام المقاطعات وجابي الضرائب ومسئولو المدن، والمشرفون على الأملاك الملكية ومساعدوهم والمسئولون عن عبيد الدولة، ثم مسئول الشرطة ورسول الملك في الأمور الخاصة ومدير الرسوم ومسئول التجارة. (xxxiii)

واستمر النظام الإداري دون أية تعديلات خلال الفترة الكاشية وسلالة أيسن الثانية، فكانت البلاد مقسمة إلى عشرين مقاطعة على الأقل، لكل منها حكومة محلية مسئولة أمام الملك في بابل، وسميت كل مقاطعة إما باسم المدينة الرئيسية فيها مثل بابل، وإما باسم القبائل التي تقطنها مثل بيت سن ماكير.

وفيما يتعلق بالنظام الإداري في العصر الآشوري، فكان الملك على رأس هذا النظام، الذي يديره من قصره بالعاصمة المركزية، وكان له حكامه في المقاطعات الذين تقع على كواهلهم حفظ الأمن وتوزيع أسرى الحروب في مقاطعاتهم، إلى جانب ارسال ما يتجمع عندهم من الضرائب إلى العاصمة، وهم مسئولون بشكل مباشر أمام الملك.

ويأتي بعد الملك في النظام الإداري " التورتان"، ويوازي منصبه في الوقت الحالي رئيس الوزراء، كما كان شاغل هذا المنصب بمثابة رئيس أركان الجيش، ثم يأتي بعد التورتان في الأهمية كبير السقاة (الرب شافي) ثم

وكيل المؤونة (الرابي باييري)، فحاجب القصر (الناكر ايكالي)، فرئيس
الطباخين، فالمشرف على القصر.

أما النظام الإداري في المقاطعات الآشورية، فكان يأتي على رأسه
المحافظ (الخازانو) ومجلس المسنين ومدير المدينة وكاتب المدينة والمراس
والحاجب.

هذا وقد تعددت الوظائف في القصر الملكي، فكان هناك رئيس القصر
وكاتب القصر وحرس الأمراء، وسائقى عربات الأمراء، وسائقى عربات وحدات
الجيش وعربات الملك الخاصة ، والمشرفون على الاصطبلات الملكية، ثم
العاملون في مختلف مصنوعات القصر كالمنسوجات والمفروشات ، ثم
الأطباء والعرافون والمنجمون والموسيقيون. (xxxiv)
